# يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

## أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨

ـ أفاد التقرير السنوي السادس الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي حول «ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٩» أن مصر جاءت من بين الدول العشر الأولى عالمياً في مجال إصلاح اللوائح المنظمة لممارسة أنشطة الأعمال في عام ٢٠٠٨. وبحسب التقرير، فقد تمكنت مصر من إحراز تقدم على صعيد تحسين اللوائح الحكومية المنشطة لممارسة الأعمال، في ستة من بين عشرة مجالات تشكل نطاق القياس وهي: بدء النشاط التجاري، وإجراءات استخراج تراخيص البناء، وتسجيل ملكية المنشأة أو المشروع، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، والتجارة عبر الحدود. مع ذلك، حلت مصر في الترتيب ١١٤ على المؤشر العام ـ من بين ١٨١ دولة ـ من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وقد انضمت السعودية والبحرين إلى قائمة أول ٢٥ دولة في مجال تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (arabic.doingbusiness.org ـ **واشنطن**، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٨)

ـ أفاد تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الإماراتية أن إجمالي الناتج الداخلي للإمارات العربية المتحدة سجل في العام ٢٠٠٧ نسبة نمو قدرها ٥,٢ بالمئة بالأسعار الحقيقية ليصل إلى ١٩٨,٨ مليار دولار، وأن «الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية نما بنسبة ١٦,٨ بالمئة ليصل إلى ٤٦٧,٩ مليار درهم (١٢٧,٤٩ مليار دولار) ليشكل ٦٤,١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٧ (**ميدل إيست أونلاين** ـ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨ ـ http://www.middle-east-online.com/economy/?id=67361)

ـ أقر وزراء المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم بمدينة جدة السعودية اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي الموحد، وقرروا رفع توصية إلى القمة الخليجية المقبلة باعتمادها لتصبح نافذة. وقال وزير المالية القطري رئيس الدورة الحالية للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون يوسف كمال: إن الاتفاقية والنظام الأساسي سوف يرفعان للمجلس الوزاري في توصية ترفع للقمة القادمة في مسقط لاعتمادها ومن ثم تفعيل الاتفاقية. لكنه رفض تحديد وقت محدد لإطلاق العملة الخليجية الموحدة التي اتفق مسبقاً على إطلاقها. وأعلن المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس الذي شارك في اجتماع جدة أن صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم المزيد من الدعم لجهود التكامل النقدي بدول المجلس التعاون، لكنه حذر من أن إقامة الاتحاد النقدي الخليجي بحلول ٢٠١٠ سوف يمثل تحدياً كبيراً حيث ما يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتيسير إنشاء العملة الخليجية المشتركة. وأضاف أنه من العوامل الحاسمة في هذا المسعى التغلب على الضغوط التضخمية الحالية وبلورة رؤية واضحة لسلطات البنك المركزي المشترك المزمع إنشاؤه واختيار نظام لسعر صرف العملة المشتركة وتنسيق الهياكل والقواعد التنظيمية المالية. وسبق اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لقاء محافظي المصارف المركزية الخليجية. ومن المقرر أن تطلق دول مجلس التعاون العملة الموحدة في ٢٠١٠، في حين من المفترض أن يكون تشكيل المجلس النقدي مرحلة تسبق إنشاء المصرف المركزي الخليجي الذي سيصدر العملة الموحدة. لكن خبراء ومسؤولين ماليين خليجيين شككوا في إمكانية تحقيق الهدف في ٢٠١٠ على الرغم من تشديد الاجتماعات الخليجية على ضرورة الالتزام بالجدول الزمني للعملة الموحدة (**الجزيرة نت** ـ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٨)

ـ أصدرت وزارة التنمية الاقتصادية المصرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أمس) تقريراً عنوانه «مصر: تقرير ٢٠٠٨ عن الأهداف التنموية للألفية» أثار الكثير من الجدل حول ماهية الفقر وتعريفه وسبل قياسه، إذ أعلن وزير الدولة للتنمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان عن نجاح مصر في خفض نسبة المواطنين الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف. وتوقع خفض معدل الفقر إلى ١٥ بالمئة مع حلول عام ٢٠١١. وأكد انخفاض نسبة البطالة أيضاً، ولو أنها «لا تزال تمثل عائقاً اقتصادياً، لا سيما للنساء والشباب». لكن على الرغم من المعلومات التي أدلى بها عثمان والتي وردت في التقرير، فقد لوحظ في المقابل ارتفاع نسبة الفقر في فئة أخرى تشمل من يتقاضون دولارين أو أقل في اليوم وهم «يشكلون ٤٢,٨ في المئة من المصريين». وعلى الرغم من تأكيد المنسق العام للأمم المتحدة جيمس راولي، أن الفقر «لا يقاس فقط بمتوسط الدخل، بل بكمية الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لهم ومستواها، إلا أن الفقر الذي اهتم به التقرير هو الفقر المدقع وليس العام. وأمام سيل الأسئلة التي تعكس مقداراً غير قليل من عدم الاقتناع بهذا الإنجاز في خفض الفقر، أعلن عثمان انخفاض عدد الذين يعيشون فقراً مدقعاً، لكن نسبة تركز المواطنين على خط الفقر كبيرة، كما إن ديناميكية التحرك حول هذا الخط، صعوداً وهبوطاً، عالية. وخط الفقر الذي أثار الجدل، أطل برأسه أيضاً من خلال نسب البطالة التي أظهر التقرير تراجعها من ٩,٥ بالمئة عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، إلى ٩ بالمئة عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨. لكن عند الكشف عن المشكلة المزمنة بشكل أوضح بين الشباب والنساء، يجد ٢٣ بالمئة من الذكور و٦١ بالمئة من الإناث (في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٥) أنفسهم في صفوف العاطلين من العمل. ويبدو أن النساء احتفظن لأنفسهن بنصيب الأسد في المشاكل المجتمعية، إذ إن التقدم الطارئ على نسب التحاقهن بالتعليم ينتظر الترجمة إلى فعل في مجال العمل وفي الحياة السياسية. وأشار التقرير إلى المعوقات التقليدية والاتجاهات المحافظة التي تعرقل مشاركة المرأة في شكل حقيقي، لا سيما في ظل غياب الدعم المؤسسي لمساعدة المرأة المصرية على الجمع بين دوريها الإنتاجي والإنجابي. ولأن الفقر هو العامل الرئيس المحرك لمجريات الأمور، أفرد التقرير مساحة لكارثة المناطق السكنية العشوائية البائسة التي اعتبر استمرارها تهديداً لقدرة مصر على تحسين حياة المواطنين (**الحياة**، بيروت، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٨).

ـ قرّر مصرف الإمارات المركزي تأمين تسهيلات بـ ٥٠ بليون درهم (نحو ١٤ مليار دولار) لمصلحة المصارف العاملة في الإمارات لتستخدمها عند الحاجة لحماية المصارف الوطنية من تبعات الأزمة المالية العالمية. وواجه بعض المصارف الإماراتية مشكلات مالية نتيجة توظيف أموال في صناديق استثمار أمريكية وشركات الرهن العقاري الأمريكية. وأكد بنك أبو ظبي التجاري أنه رفع قضايا قانونية ضد هذه الصناديق في نيويورك، ودعا مصارف خليجية كثيرة إلى عمل جماعي في هذا المجال. وكان المصرف المركزي الإماراتي أكد نهاية الأسبوع الماضي، عدم وجود حالات انكشاف في المصارف الإماراتية على بنك «ليمان براذرز» الأمريكي الذي أعلن إفلاسه أخيراً. وشدّد على أن «لا خطر على النظام المصرفي في الإمارات نتيجة التراجع في أسواق النقد العالمية» (**الحياة**، بيروت، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٨).

ـ جاء في تقرير «الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨:

الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الاستثمار الأجنبي في غرب آسيا زاد بنسبة ١٢ بالمئة ليصل إلى ٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في معظمه في السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة (**منشور صادر عن الأونكتاد**، جنيف، ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٨ ـ http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08035_ar.pdf).

ـ أفاد مجلس إدارة برنامج تمويل التجارة العربية في معرض تقييمه لنشاط التمويل خلال الربع الثاني من العام الحالي، أن قيمة الطلبات المستلمة من الوكالات الوطنية بلغت نحو ٦٢٧ مليون دولار لتمويل صفقات تجارية متنوعة. وتمت الموافقة على ٢١٩ مليون دولار، وبذلك بلغ إجمالي الطلبات التي وافق عليها البرنامج منذ بداية العام وحتى نهاية تموز/ يوليو نحو ٤٧٥ مليون دولار، فيما بلغ إجمالي حجم التمويل الذي وافق البرنامج على توفيره لوكالاته الوطنية في جميع الأقطار العربية منذ بدء عملياته عام ١٩٩١ ما يزيد على ٦,٣ مليار دولار (**السفير**، بيروت، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٨).

ـ منحت الولايات المتحدة الأردن مساعدة قيمتها ٤٧٩,٥ مليون دولار، لدعم ميزانية المملكة لعام ٢٠٠٨ وتمويل مشاريع تنموية. وصرحت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية سهير العلي بأن الأردن سيستخدم ٢٤٦,١ مليون دولار لدعم الميزانية، فيما سيستخدم المبلغ المتبقي لتمويل مشاريع تنموية في مجالات المياه والبيئة والتعليم والصحة والحكم الرشيد (**السفير**، بيروت، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٨).

ـ أفادت بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف العربية للعام ٢٠٠٧ أن القطاع المصرفي العربي حقق نمواً ملحوظاً قارب ٣٠ بالمئة في إجمالي موجوداته الإجمالية بالمقارنة مع نمو نسبته ٢٠ بالمئة للعام ٢٠٠٦، وبذلك بلغت قيمة موجوداته الإجمالية حوالى ١,٦٩٠ تريليون دولار في نهاية ٢٠٠٧ في مقابل ١,٣٠ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٣٤، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٨).

## تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

ـ دعا الأمين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر إلى عدم المبالغة في تقدير تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوطن العربي، معتبراً أنه «علينا ألّا نخشى كثيراً من عدوى انتقال الأزمة لاختلاف أسباب المشكلة بين هنا وهناك». وأوضح بأن الفروق كبيرة بين «شح السيولة» و«شح الملاءة»، موجزاً أن ما حدث للبنوك الأمريكية هو شح الملاءة الذي يعني أن البنك فقد جزءاً من رأسماله نتيجة خسائره المالية، الأمر الذي أدى إلى شح السيولة بالبنوك الأمريكية. ورأى أن «ما يحدث في المنطقة العربية هو شح سيولة فقط» وهو ما لا يمكن أن يتحول إلى شح ملاءة، منوهاً بتدخل البنوك المركزية العربية واهتمامها بالسلامة المصرفية واتباعها سياسات تصويب المسار وفق معايير دولية جديدة. وأكد شاكر أن مشتريات المصارف العربية لأوراق البنوك الأمريكية تقل عن اثنين بالألف من إجمالي أصولها، موضحاً أن «البنوك العربية التي اشترت هذه الأوراق استطاعت أن تعالج أوضاعها من دون اللجوء إلى البنوك المركزية». ولفت إلى أن أسعار العقارات في المنطقة العربية ما زالت منخفضة نسبياً وفي حدود إمكانية تغطية طلب حقيقي على الإسكان سواء من شركات أو أفراد، مبيناً أنه مع ذلك تدخلت البنوك المركزية العربية لإصدار قرارات أو قواعد

تحول دون الإسراف في التمويل العقاري. واعتبر أن الأزمة المالية العالمية بدأت نتيجة ارتفاع مغالى فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا، مشيراً إلى أن «أي زيادة في أسعار العقارات في المضاربات كانت تخلق حالة من التفاؤل غير المستند إلى واقع يؤدي إلى مزيد من زيادة الأسعار». ورأى أن «الكارثة» بدأت عندما عجزت الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة ارتفاع الأسعار المغالى فيه وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المثيلة. وقال إنه «كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأمريكي بشدة في هذه الحالة نتيجة للأوراق التي باعتها البنوك إلى مؤسسات أخرى لأن القائم في الولايات المتحدة هو توريق الديون ما أدى إلى تأثر البنوك السليمة لتدهور قيمة أصولها المشتراة من بنوك أخرى». وتناول انتقال الأزمة إلى الأسواق الأوروبية التي تعد «متعاملة أساسية» مع السوق الأمريكي، لافتاً إلى أن الدول التي تتبع سياسة التمويل العقاري وفق القواعد الأمريكية ارتفعت فيها أيضاً قيمة العقارات بشكل مبالغ فيه ما جعلها تتأثر بشدة بالأزمة الأمريكية (**وكالة الأنباء الكويتية** (كونا)، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨).

ـ رأى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن السوق والمصارف اللبنانية لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى أن مصرف لبنان أصدر منذ خمسة أعوام تعميماً حذر فيه المصارف اللبنانية من الاستثمار في المشتقات المالية، لا سيما سندات الرهون العقارية التي هي سبب أزمة القطاع المصرفي العالمي (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٠، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨).

ـ أعلن أقطاب الغاز روسيا وإيران وقطر في طهران تجمعاً لتعزيز التعاون في ما بينها دون أن يجمعوا على موقف واحد حيال مستقبله وتحويله هيئة دائمة على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وإذ أعلن وزير النفط الإيراني غلام حسين نوذري عن قرب إنشاء منظمة للبلدان المصدرة للغاز على غرار (أوبك)، اكتفى الرئيس التنفيذي لشركة «غازبروم» التي تحتكر تصدير الغاز في روسيا أليكسي ميلر بالإشارة إلى تعزيز التعاون بين أقطاب الغاز في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتطورات في سوق الغاز وطمأنة الأسواق والمستهلكين. وأكد وجود رؤية مشتركة لأهداف منتدى الدول المصدرة للغاز، وهو منظمة غير رسمية قائمة منذ عام ٢٠٠١. وشدّد على أن نشاط «الثلاثي الكبير» يجب أن يكون في إطار المنتدى. كذلك كان موقف وزير الطاقة القطري عبد الله بن حمد العطية الذي شدّد على «الرؤية المشتركة» للمنتدى الذي يضم أيضاً فنزويلا ونيجيريا والجزائر ومصر وإندونيسيا وليبيا (**النهار**، بيروت، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٨).

ـ قدر «بنك إنكلترا» حجم الخسائر التي تحملتها الاقتصادات الدولية بسبب الأزمة المالية، بنحو ١٠ تريليونات دولار (سدس الناتج العالمي السنوي)، في حين تجاهلت الصين ودول الخليج الرد على اقتراح رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون لزيادة مساهماتها وتمويل «صندوق الإنقاذ المالي» الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، وتصل مخصصاته إلى ٢٥٠ مليار دولار. لكن الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عبدالله البدري قال، في رد على اقتراح براون « إن العالم لا يمكنه الاعتماد فقط على الدول المنتجة في أوبك للخروج من الأزمة المالية». ويأتي اقتراح براون بعد جولة في المنطقة لنائب وزير الخزانة الأمريكي روبرت كيميت الذي عرض رؤية مماثلة

وحض المسؤولين في المنطقة على إبقاء تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الأسواق الأمريكية. وقال كيميت: «نتطلع أن تبقي الصناديق السيادية الخليجية على نهجها المستمر منذ أكثر من خمسة عقود والقائم على الاستثمار وفق أسس متينة ما سيُشكل أفضل مساهمة للاقتصاد الدولي». وأشار إلى أن الاستثمارات المباشرة الشرق أوسطية في الولايات المتحدة زادت على سبعة مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ بنسبة ارتفاع تجاوزت ١٣٠ بالمئة منذ ٢٠٠١. ولم يذكر كيميت حجم الخسائر التي تكبدتها الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة منذ بدء أزمة الائتمان أو نتيجتها. وكان التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨، أشار في أذار/ مارس الماضي إلى أهمية مساهمة الصناديق السيادية في استقرار النظام النقدي والمالي الدولي (**الحياة**، بيروت، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨).

- أعلن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق أحمد رضا أن حجم الاستثمارات التي استقطبتها الهيئة خلال ٦ أشهر بلغ نحو ٧٤ مليار دولار توزعت على مختلف القطاعات الأساسية مثل إنشاء المعامل والمصافي وتطوير المطارات والمرافئ البحرية (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

## تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨

- أحالت الحكومة البحرينية إلى مجلس النواب مشروع قانون الموازنة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ التي يقدر فيها العجز بنحو ٤٢٩ مليون دينار بحريني سيتم تمويله بالاقتراض من المؤسسات المالية العربية (**أخبار الخليج**، المنامة، ١/ ١١/ ٢٠٠٨).

- ارتفعت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان في نهاية الشهر الماضي إلى نحو ١٩ مليار دولار، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المصرف (**النهار**، بيروت، ٢/ ١١/ ٢٠٠٨).

- أكد وزير المالية السوري محمد الحسين أن سورية لم تعد تعاني من عبء الدين الخارجي بعدما انخفضت الديون الخارجية من نحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٣ مليارات دولار نهاية عام ٢٠٠٧ أي ما يعادل ١٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٢، ٧/ ١١/ ٢٠٠٨).

- وضعت الحكومة اللبنانية مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٩ بعجز قدره ٤٨٧١ مليار ليرة لبنانية (نحو ٣ مليارات و٢٣٠ مليون دولار). وقد قدر الدين العام بنحو ٤٦,٩ مليار دولار(**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٢، ٧/ ١١/ ٢٠٠٨).

- تواصل التدهور في أسواق المال العربية نتيجة الأزمة المالية العالمية، وقدرت خسائر أسواق المال العربية في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بنحو ٢٥٥ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨).

- حذر رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف من تحول الأزمة المالية العالمية إلى «كرة ثلج تدور حول العالم»، وقال: إن التراجع الحاد الذي شهدته أسواق المال في المنطقة، خصوصاً الخليجية منها، يعكس مدى القلق على المستقبل المالي والاقتصادي وليس مستقبل سوق العقارات فقط. وقد فاقم هذا القلق الانخفاض القوي الذي أصاب أسعار النفط التي تعتبر مصدر سيولة أساسياً لهذه الدول. ودعا إلى الانطلاق من هذه المعطيات لإبعاد شبح الكارثة العالمية عن المنطقة العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٨).

- أوصى المؤتمر المصرفي العربي «الاستثمار

في الاستقرار» الذي انعقد في بيروت، يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري والذي نظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية المصارف، باعتبار الأزمة المالية العالمية فرصة ذهبية للبنوك المركزية العربية والمصارف العربية الكبرى لتدخل بقوة كطرف مشارك في صوغ التوجهات والقواعد الجديدة للنظام المصرفي والمالي العالمي. ودعا إلى إقامة تعاون عربي بين المصارف المركزية لبناء سياسة ضمان الودائع على المستوى العربي، وتعزيز دور الجهات الرقابية بما يعزز دور الإدارات المصرفية في ضبط سياسة إدارة المخاطر والسيولة والائتمان بطريقة دقيقة ووقائية. كما دعا إلى تنويع العملات وإعادة النظر في أوضاع البورصات العربية على أساس فك ارتباطها بالبورصات العالمية (**السفير**، بيروت، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٨).

ـ أنهت قمة «مجموعة العشرين» أعمالها في واشنطن، بإصدار «إعلان واشنطن» الذي يعد «خارطة طريق» لسلسلة مبادئ وتوصيات من شأنها زيادة التنسيق بين الدول الأعضاء في الرد على الأزمة المالية الحالية وتفادي نكبات مماثلة. وخرجت القمة ـ بعد يومين من المناقشات حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه العالم حاليًا ـ بوثيقتين يقع كل منها في خمس صفحات، **الأولى** هي البيان الختامي، و**الثانية** هي خطة عمل وتوصيات قيد التحضير. والمبادئ الخمسة التي تبناها البيان، هي تعزيز الرقابة المالية على عمل السوق وكبار المصارف العالمية، وتنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية على مستوى عالمي من دون تبني إطلاق خطط إنقاذ بشكل متواز وترك هذا الخيار للجهات المحلية، هذا إضافة إلى تحديث النظام العالمي وضمان الشفافية، إصلاح المؤسسات المالية التي تم إنشاؤها عقب اتفاق «بريتون وودز» عام ١٩٤٤، ورفض الإجراءات الحمائية وهو ما ركز عليه الجانب الأمريكي. أما الوثيقة الثانية، فتبنت سلسلة توصيات أبرزها: تكليف وزراء مالية دول مجموعة العشرين بوضع خطط ملموسة وعرضها على القمة المرتقبة أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٩، وتعاون أكبر على الصعيد المالي والضريبي في اتجاه تقليل الفائدة، إضافة إلى ضمان الشفافية في السوق الثانوي، وإعادة تقويم الإجراءات الحكومية، إلى جانب تحسين موارد المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي (**الحياة**، بيروت، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨).

ـ شكك الرئيس السابق للبنك الدولي جيمس ولفنسون في قدرة دول الخليج الحفاظ على نموها في مستوى معدلاته الحالية، جرّاء الأزمة الاقتصادية الراهنة. وتوقع أن تستمر الأزمة العالمية لفترة طويلة، واحتمال أن تعاني الدول الغربية انكماشاً اقتصادياً لسنوات. ونبّه إلى خطر وصول الركود إلى الدول النامية، خاصة الصين والهند، بسبب حجمهما الاقتصادي والسكاني، واستبعد أن يكون للقاءات «مجموعة العشرين» تأثير في إنعاش الأسواق. وكان ولفنسون يتحدث في «منتدى القادة» في دبي قبل يومين، حيث اعتبر أن «العالم تبدل كثيراً وكذلك المجتمعات، وقد تكون الأزمة انطلقت من أمريكا، لكنها أظهرت خللاً في سائر أنظمة المال حول العالم وسيأخذ العلاج وقتاً طويلاً». وأيّد موقفه بتقرير أعده بنك التسويات الدولية، يظهر أن العالم شهد تبادل أوراق وسندات مالية بقيمة ٦٣١ تريليون دولار، ما يفوق بعشرة أضعاف، حجم الناتج العام الإجمالي الحقيقي للعالم بأسره (**الحياة**، بيروت، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨).

ـ جاء في النشرة الشهرية لجمعية المصارف اللبنانية حول الوضع الاقتصادي والمالي

والمصرفي أن الموجودات/ المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العامة في لبنان بلغت في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ حوالى (٩١,٧ مليار دولار) (**السفير**، بيروت، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٨).

- رأى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي في افتتاح الاجتماع الـ ٣٦ للاتحادات الاقتصادية العربية المتخصصة في بيروت أن المرحلة المقبلة صعبة، وأن الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية تعزز فكرة السوق العربية المشتركة والتكتل العربي، بحيث يمكن استيعاب آثار الأزمة المالية العالمية والتعامل معها (**الحياة**، بيروت، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٨).

- صادق البرلمان المغربي على الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ البالغ حجمها ٣٠٨ مليارات درهم (نحو ٣٥ مليار دولار). وتقدر إيرادات الموازنة بنحو ١٨٠ مليار درهم والنفقات بنحو ١٤٥ ملياراً (**الحياة**، بيروت، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨).

- أعلن الناطق باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد أن صادرات النفط العراقي خلال تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بلغت ٥٢,٨ مليون برميل قيمتها الإجمالية ٣,١١ بليون دولار. وبلغ معدل سعر بيع النفط الخام ٥٨,٩ دولار للبرميل الواحد. وأضاف أن كميات النفط الخام المصدرة من البصرة، بلغت ٤٢,٩ مليون برميل، قيمتها ٢,٥ بليون دولار، فيما بلغت كميات النفط المصدرة من كركوك (عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط) ٩,٩ مليون برميل، قيمتها ٦٠٣ ملايين دولار، توزعت على ٢٢ شركة عالمية (**الحياة**، بيروت، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨).

- وجه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمة افتتح بها مؤتمر تمويل التنمية في الدوحة انتقادات إلى الدول المتقدمة التي تلقي بأعباء التنمية ومواجهة الأزمة المالية العالمية على الدول المنتجة للنفط وتحملها أكثر من طاقاتها. ورأى أن هذه الدول تكتفي بتوجيه النصح والإرشاد فيما هي تتنصل عملياً من المساهمة المتوجبة عليها لمعالجة قضايا التنمية (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨).

- أفاد المتحدث الرسمي باسم قناة السويس محمود عبد الوهاب أن إيرادات القناة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بلغت ٤ مليارات و٥٧٠ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٢١ بالمئة عن إيرادات القناة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ (**الأهرام**، القاهرة، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨).

- أرجأت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في ختام اجتماع تشاوري عقد في القاهرة خفض حصصها الإنتاجية الإجمالية البالغة حالياً ٢٧,٣ مليون برميل يومياً إلى اجتماع آخر سيعقد في وهران في الجزائر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. وقد ناقش وزراء أوبك التدهور المتواصل في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الطلب على النفط المتوقع أن يتواصل انخفاضه، وأكدوا أنهم متفقون على القيام بتحرك من أجل خفض الإنتاج وإرساء الاستقرار في السوق. وقد انخفض سعر برميل أوبك إلى نحو ٥٠ دولاراً، فيما أعلن الأمين العام لـ أوبك عبد الله البدري أن سعر ٧٥ دولاراً للبرميل سيكون عادلاً. لكنه استبعد ارتفاع أسعار النفط قبل النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وكان العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز رأى أيضاً أن سعر ٧٥ دولاراً للبرميل سيكون عادلاً (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨).